



النجيفي والجبوري طلبا من واشنطن تأجيل الانتخابات لمدة عام

نواب تحالف القوى: العرض ضمن وجود أميركياً في المناطق السنية

نائب: التأجيل ليس مطلباً شعبياً.. والزعامات تشعر بتراجع شعبيتها

أكدت أطراف سنية أنّ زيارة سليم الجبوري وأسامة النجيفي الى واشنطن تركزت على إقناع الإدارة الأمريكية بتأجيل الانتخابات لمدة عام واحد. وكشفت الأطراف أنّ رئيس البرلمان ونائب رئيس الجمهورية عرضا مطلبهما لتأجيل الانتخابات مقابل ضمان وجود أميركي في المحافظات السنية. وفيما تعترف الأطراف السنية بتراجع نسب تحديث السجل الانتخابي في المناطق السنية، عزت مباحثات النجيفي والجبوري في واشنطن إلى تراجع شعبيتهما في الشارع السني وأن إجراء الانتخابات في موعدها بات يمثل لهما "انتحارا سياسيا".



الدولي على الحكومة والحلفاء السياسيين. وأضاف اللويزي "هذه الزعامات باتت تعتقد أنّ إجراء الانتخابات النيابية في موعدها المحددة يعد انتحارا سياسيا في الوقت الحالي"، ورأى أنها "بدأت تحاول تغليف قضية الانتخابات وربطها بعدم عودة النازحين كحجة لسيناريو تأجيل الاقتراع إلى موعيد جديدة". ويرى النائب عن نينوى المبررات التي تقدمها القوى السنية لتأجيل الانتخابات أنها "تخفي وراءها أزمة حقيقية تكاد تكون شخصية أكثر من أن تكون متعلقة بمكون". وأوضح اللويزي أنّ "سليم الجبوري وأسامة النجيفي وبعض الزعامات السنية الأخرى تقود حملة شعراها (السنة) مهجرون ولم يحدثوا سجلات ناخبين) بهدف تأجيل الانتخابات". ويضيف النائب عن نينوى "لا أنفي أنني نسب إقبال الناس في المناطق الغربية على تحديث سجل الناخبين، الذي لم تتجاوز نسبته في نينوى 50٪. ورجح أن تكون سفرة النجيفي والجبوري إلى واشنطن من أجل استدعاء العامل الخارجي والضغط الدولي على الحكومة والحلفاء السياسيين". ويلفت اللويزي إلى دلائل يرى أنها تؤكد صحة المعلومات التي طرحها استنادا إلى مواقف الجبوري خلال زيارته إلى واشنطن، مشيرا إلى أنه "انتقد الحشد الشعبي ضمنا وتحدث عن تأجيل الانتخابات وألح إلى وجود ترحيب سني بوجود الأميركيين". ويصف رئيس لجنة شؤون الأعضاء البرلمانية تصريحات الجبوري في واشنطن "بالغريبة وغير المألوفة". مبيّنا أنها "من جهة مجاملة للولايات المتحدة الأمريكية ومن جهة تمثل انقلابا في الموقف"، ورأى أنّ "الهدف الأساس من هذه الزيارة تأجيل الانتخابات". وينوه اللويزي إلى أنّ "حديث الجبوري النجيفي والجبوري إلى واشنطن، ويقول ضمنًا إلى تعهد أو التزام بوجود أمريكي في المناطق السنية، سواء على شكل قواعد أو غيرها". ولم يستبعد أن تكون التصريحات جاءت على خلفية اتفاق حول إنشاء قواعد أمريكية في المحافظات السنية على أقل تقدير.

الانتخابات وعودة النازحين ووضع العراق في مرحلة بعد داعش. وأكد أنّ "الانتخابات كانت من أكثر الملفات التي ركن عليها المجتمعون". وأضاف الدهلكي، عضو كتلة (ديالى هويتنا) التي يتزعمها رئيس البرلمان سليم الجبوري، إنّ "الكثير من الكتل تتكلم في الكواليس بشيء مغاير ومخالف عما يتحدث به في الإعلام في ما يخص ملف الانتخابات. ويؤكد أنّ أغلب الكتل تؤيد تأجيل الانتخابات عن موعدها في أيار المقبل". وبلغت النائب عن ديالى إلى "نية اتحاد القوى العراقية لإرسال رسائل لكل سفراء الدول في بغداد يشرح فيها ظروف المواطنين والمخاوف الخطيرة من إقامة الانتخابات المقبلة في موعدها المحددة، والعمل على تأجيلها". وبشأن الغطاء الدستوري التي تعتمد عليه القوى السنية لتأجيل الانتخابات، يقول الدهلكي إنّ "الدستور حدد الدورة البرلمانية بأربع سنوات تقويمية، لكنه لم يحدد فترة عمر للحكومة". وأعرب عن اعتقاده "بوجود مخرج قانوني يبيح للحكومة الاستمرار بمهام تنفيذية وتشريعية أسوة بحكومة إباد علاوي السابقة". ويؤكد النائب عن ديالى أنّ "تأجيل الانتخابات طرح على طاولة النقاش في الزيارة التي قام بها كل من النجيفي والجبوري إلى واشنطن"، وتحدث عن "شبه مقبولة" من قبل الإدارة الأمريكية لفكرة تأجيل الانتخابات. وفيما نفى الدهلكي امتلاكه معلومات حول مناقشة القادة السنة موضوع القواعد العسكرية مع الجانب الأمريكي، أكد أنّ "وجود قواعد أمريكية على الأراضي العراقية أمر مرهون بموافقة الحكومة". بدوره يعلق النائب عن نينوى عبدالرحمن اللويزي على زيارتي النجيفي والجبوري إلى واشنطن، ويقول "لا (المدى) أنّ الشخصيات التي توصف بأنها زعامات سنية تشعر بتراجع شعبيتها إثر التهجير والنزوح الذي ضرب المحافظات السنية، وهذا ما اضطرها إلى التفكير بتأجيل الانتخابات عبر استدعاء العامل الخارجي والضغط



النجيفي والجبوري يحاضران في أحد مراكز الأبحاث الأميركية خلال زيارتهما الأخيرة... أرشيف

النجيفي والجبوري يحاضران في أحد مراكز الأبحاث الأميركية خلال زيارتهما الأخيرة... أرشيف



النجيفي والجبوري يحاضران في أحد مراكز الأبحاث الأميركية خلال زيارتهما الأخيرة... أرشيف

النجيفي والجبوري يحاضران في أحد مراكز الأبحاث الأميركية خلال زيارتهما الأخيرة... أرشيف

المرجع الفيّاض يدعو المواطنين لتسلم بطاقة الناخب

وقال الحكيم، خلال تسلّم البطاقة، "علينا الاستعداد للانتصار الدولة بعد الانتصار العسكري"، مشدداً على "الوحدة الوطنية ورفض التقسيم". ودعا رئيس تيار الحكمة "المواطنين إلى تسلّم البطاقة والتدقيق باختيار المرشحين، ومجلس النواب إلى سن قانون المحافظات والقوى السياسية برّج الشباب في العملية السياسية وترشيحهم". وحثّ "الإعلام العراقي على المشاركة في الانتخابات"، مؤكداً أنه "ستكون هناك لحظة انتخابية مهمة".

الجهود التي يبذلها موظفو المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وسهولة الإجراءات المتبعة". ودعا المرجع الفيّاض جميع الناخبين إلى "مراجعة مراكز التوزيع لتسلم بطاقة الناخب لتعزيز النظام الديمقراطي ويساهم في استقرار وازدهار بلدنا الغالي". في غضون ذلك، تسلّم رئيس التحالف الوطني عمار الحكيم، أمس الأربعاء، بطاقته الانتخابية من أحد مراكز مفوضية الانتخابات في العاصمة بغداد.

بغداد / المدى
تسلم المرجع الديني محمد إسحاق الفيّاض، أمس الأربعاء، بطاقة الناخب الإلكترونية من أحد مراكز مدينة النجف، ودعا الناخبين إلى مراجعة مراكز التوزيع لتسلم بطاقاتهم. وقال مدير إعلام مكتب انتخابات النجف حيدر طوير، في تصريح صحفي، إنّ "آية الله العظمى المرجع الديني الشيخ محمد إسحاق الفيّاض تسلّم اليوم بطاقة الناخب الإلكترونية، وبعد تسلمه البطاقة تمّ

الدعوة يخلع محافظ بغداد الأسبق؛ تستر على فاسدين من أقربائه

من قبل (حزب الدعوة الإسلامية) بشأن قرار سابق لمجلس المفوضين في مفوضية الانتخابات حول منحها شهادة تأسيس لحزب آخر يحمل عنوان مقارب للدعوة. ونقض القضاء قرار المفوضية بشأن ذلك، مطالبا إياها بشطب اسم "حزب الدعوة لتنظيم العراق"، والزامها باستبداله باسم آخر. وظهرت وثيقة، صادرة عن مجلس القضاء الأعلى حصلت (المدى) على نسخة منها أمس، أنّ "المستأنف حسين علي محمد جبارة، عضو حزب الدعوة الإسلامية، قدم علنا إلى هذه الهيئة بقرار مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم ١ للمحضر العتيدادي ٤٧ في ٢٠١٧/٨/١٥، المتضمن منح اجازة تأسيس حزب الدعوة الإسلامية لتنظيم العراق بالعدد ١٠٢ في ٢٠١٧/٨/١٥، وتضمن قرار مجلس القضاء الأعلى مجموعة دلائل قرر بموجبه "نقض قرار مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات المرقم ١ في ٢٠١٧/٨/١٥، وشطب تسجيل حزب الدعوة الإسلامية لتنظيم العراق باسمه الحالي والزام المفوضية باختيار اسم جديد لا يحتوي على أي مفردة من المفردات المكونة لاسم حزب المستأنف خلال مدة تحددها المفوضية، وصدر القرار بالاتفاق في ١٢ / ١١ / ٢٠١٧".

الحالي، وعدم قناعة الهيئة بإجاباته، وبعد جمع الأدلة والإفادات واستنادا إلى احكام المادة ٢٢ الفقرة أ ولا من قانون هيئة الانضباط الحزبي، فقد دانت هيئة الانضباط بالنهج الموجهة إليه وقررت جلستها المنعقدة بتاريخ ١٩ من الشهر ذاته فصل د صلاح عبدالرزاق فصلاً دائماً من الحزب وعدم ترشيحه من قبل الحزب لأي موقع تنفيذي أو تشريعي". وردّ عبد الرزاق على بيان اللجنة الانضباطية مؤكداً أنه قدم استقالته من الحزب يوم الأحد الماضي قبل اتخاذ الحزب قراراً بفصله. وقال عضو المكتب السياسي لحزب الدعوة، في بيان اطلعت عليه (المدى) أمس، "تقدمت بالاستقالة إلى الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية نوري المالكي". وأضاف إنّ "استقالتي جاءت نظراً للمرحلة الحساسة التي يمر بها الحزب وكذلك لأسبابي الخاصة، معاهدتي الله أن أبقى وفياً لنهج المالكي الوطني وخط الشهيد السيد محمد باقر الصدر". يذكر أنّ حزب الدعوة أعلن، في ١٥ من أيلول الماضي، براءته من وزير التجارة الأسبق عبد الفلاح السوداني، مؤكداً خروجهم من صفوف الحزب منذ التسعينيات. تزامن ذلك مع أبناء تحدثت عن اعتقال السوداني من قبل السلطات اللبنانية. في سياق ذي صلة، أقرّ مجلس القضاء الأعلى بدستورية طعن مقدم



"استناداً لإحالة المكتب التنظيمي للحزب موضوع اتهامات الفساد المالي الموجهة ضد السيد صلاح عبد الرزاق بتاريخ ٢٢ من آب الماضي، باشرت الهيئة عملها بالبحث والمتابعة والتحقيق واستنعت إلى شهادات بعض الشهود حول التهم المثارة ضده مع الاطلاع على بعض الوثائق والحقائق، فقد تبين وجود فساد مالي لديه مع تسترته على بعض الفاسدين العاملين معه ومنهم مدير مكتبه ابن أخيه حسين الربيعي، مع علمه بذلك". وأضافت اللجنة الانضباطية "بعد استجوابه بتاريخ ال ١٧ من الشهر

بعد 4 أشهر من إحالته إلى لجنة انضباط حزبي

بغداد / المدى
أبعد حزب الدعوة الإسلامية بشكل نهائي محافظ بغداد الأسبق صلاح عبدالرزاق، ومنع ترشحه لأي موقع تنفيذي أو تشريعي. وأشار الحزب إلى أنّ قراره جاء بعد التأكد من صحة اتهامات الفساد التي وجهها الحزب لعبدالرزاق قبل ثلاثة أشهر. وكان المكتب التنظيمي لحزب الدعوة، قد قرر في ٢٥ من آب الماضي، تعليق عضوية صلاح عبد الرزاق وإحالة ملفه إلى لجنة الانضباط الحزبي على خلفية اتهامه بقضايا فساد، لغرض التحقق من صحته. وشغل صلاح عبد الرزاق منصب ثاني محافظ لبغداد بعد ٢٠٠٣. وقد اختير بتصويت أغلبية مجلس المحافظة عام ٢٠٠٩، كمرشح عن ائتلاف دولة القانون التي يتزعمها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي. وانتخب عبدالرزاق، عام ٢٠١٣، كعضو في مجلس محافظة بغداد. واتهم معين الكاظمي، عضو مجلس محافظتي بغداد عن كتلة بدر، في نيسان ٢٠١٥، عبد الرزاق بالتورط باستيراد ١٥٩ جهازاً خاصاً لكشف المتفجرات بقيمة ٧ ونصف مليار دينار من دون موافقة من مجلس محافظة بغداد. وأصدرت لجنة الانضباط الحزبي التابعة لحزب الدعوة بياناً، حصلت (المدى) على نسخة منه، جاء فيه

دعت بغداد وأربيل إلى إطلاق مفاوضات "من دون أي مماطلة"

بغداد / المدى
دعت الأمم المتحدة حكومة إقليم كردستان إلى احترام قرار المحكمة الاتحادية الذي قضى بعدم دستورية استفتاء الإقليم. وطالبت بغداد وأربيل بـ "عدم المماطلة"، والشروع بإطلاق المفاوضات لحلحلة القضايا العالقة بين الجانبين. وانتهت المحكمة الاتحادية، يوم الإثنين، الجدل الدائر بشأن الاستفتاء بعد أن طلعت بدستوريته وإلغاء الآثار المترتبة عليه. ورحبت بغداد بالقرار وعدته تعزيزاً لسيادة نفوذها الاتصادي، فيما تحفظت أربيل على ما جاء في دعوى الطعن ووصفته القرار بأنه "أحادي الجانب". وردت المحكمة الاتحادية، على ما وصفته أربيل "قراراً أحادي الجانب"، بشأن الطعن بدستورية الاستفتاء، مؤكدة أنّ أربيل تبلغت بموعد المرافعة قبل ستة أيام من انعقادها ولم تبعث من يمثلها أثناء انعقاد جلسة المحكمة. وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، في تصريح صحفي أمس، "بعد اتخاذ قرار المحكمة الاتحادية أول من أمس بشأن الاستفتاء على استقلال كردستان، ندعو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سلطات كردستان إلى قبول هذا القرار واحترامه واحترام الدستور". وأضاف حق أنّ "البعثة الاممية دعت بغداد وأربيل إلى إطلاق مفاوضات من دون أي مماطلة"، منتقداً "التهديدات باستخدام القوة وكذلك التصريحات والخطوات الاستفزازية بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية". وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) قد رحبت، يوم الثلاثاء، بقرار المحكمة الاتحادية الخاص باستفتاء إقليم كردستان. وقال بيان ليونامي أنّ "المحكمة العليا الاتحادية في قرارها بأن الاستفتاء الذي أجري في كردستان في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، والغرض الذي أجري له، واستقلال إقليم

الأمم المتحدة تحت الإقليم على احترام قرار المحكمة الاتحادية

بغداد / المدى
دعت الأمم المتحدة حكومة إقليم كردستان إلى احترام قرار المحكمة الاتحادية الذي قضى بعدم دستورية استفتاء الإقليم. وطالبت بغداد وأربيل بـ "عدم المماطلة"، والشروع بإطلاق المفاوضات لحلحلة القضايا العالقة بين الجانبين. وانتهت المحكمة الاتحادية، يوم الإثنين، الجدل الدائر بشأن الاستفتاء بعد أن طلعت بدستوريته وإلغاء الآثار المترتبة عليه. ورحبت بغداد بالقرار وعدته تعزيزاً لسيادة نفوذها الاتصادي، فيما تحفظت أربيل على ما جاء في دعوى الطعن ووصفته القرار بأنه "أحادي الجانب". وردت المحكمة الاتحادية، على ما وصفته أربيل "قراراً أحادي الجانب"، بشأن الطعن بدستورية الاستفتاء، مؤكدة أنّ أربيل تبلغت بموعد المرافعة قبل ستة أيام من انعقادها ولم تبعث من يمثلها أثناء انعقاد جلسة المحكمة. وقال نائب المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق، في تصريح صحفي أمس، "بعد اتخاذ قرار المحكمة الاتحادية أول من أمس بشأن الاستفتاء على استقلال كردستان، ندعو بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق سلطات كردستان إلى قبول هذا القرار واحترامه واحترام الدستور". وأضاف حق أنّ "البعثة الاممية دعت بغداد وأربيل إلى إطلاق مفاوضات من دون أي مماطلة"، منتقداً "التهديدات باستخدام القوة وكذلك التصريحات والخطوات الاستفزازية بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية". وكانت بعثة الأمم المتحدة في العراق (يونامي) قد رحبت، يوم الثلاثاء، بقرار المحكمة الاتحادية الخاص باستفتاء إقليم كردستان. وقال بيان ليونامي أنّ "المحكمة العليا الاتحادية في قرارها بأن الاستفتاء الذي أجري في كردستان في ٢٥ أيلول ٢٠١٧، والغرض الذي أجري له، واستقلال إقليم